ماء الاعتراف في فمّ السلطة

نبيل بومنصف

جريدة النهار ١١/١١/٢٠٠٠)

واخيراً قالوها بالفمّ الملآن، وبالشفافية التي يقتضيها ظرف اطلاق الرسالة: لا جيش الى الجنوب قبل التسوية الشاملة، ولا انسحاب للجيش السوري قبل السلام الشامل، ولا مؤتمر وطنياً خارج القوى الموالية لسوريا.

ثلاث لاءات راديكالية اين منها قمة الخرطوم الشهيرة من شأنها ان تمدد الى اجل "تجريدي" غير زمني الاحكام العرفية التي ترعى احوال لبنان، وكل ما فاض من كلام آخر سيبقى كلاماً ما دامت السلطة "تغدق" على رعاياها نعمة الحكي كأنها منّة وتسميها "حريات" ثم توصد دون الحاكين احزمة اللاءات والممنوعات "القومية" العظمى وتحوّل نفسها حارسة وفية لها وقامعة لكل شذوذ عليها.

على ان هذه الحصيلة الرفضية التي شاءت عبرها سلطة لا يتوحد اركانها الا على هذه اللاءات المفروضة عليهم كما على اللبنانيين استعادة مهابة هالكة، ليست بالسوء الذي يحمله ظاهر المواقف المتشددة للسلطة، بل لعلها تكشف للمرة الاولى وهن المتشددين الذين في فمهم ماء، والدلائل ناطقة وكثيرة.

فالسلطة باتت مضطرة لاقران مبررات رفضها ارسال الجيش الى الجنوب، والتي لا تقنع احداً، بكلام آخر تمت اضافته حديثاً الى معجم المصطلحات التي حفظها اللبنانيون عن غيب منذ عقد. فالرفض المطلق لهذه الخطوة بعد الانسحاب الاسرائيلي اسقط السلطة في مهلك داخلي وخارجي وكشف تكراراً ان القرار ليس في يدها. ومن حسنات هذا المهلك ان تبدأ السلطة، حفاظاً على الحد الادنى من وجودها كسلطة، بالاعتراف ضمناً بما هو مفروض عليها وبكشف نيات حيال ما ترغبه ولا تجرؤ على فعله.

وبذلك بدأ اللبنانيون يسمعون توقعات متفائلة على لسان رئيس الجمهورية بقرب حلول التسوية خلال سنة، وتأكيدات جريئة على لسان رئيس الحكومة بأن لبنان لا يريد اي مواجهة مع اسرائيل بمعنى ان ليس له مصلحة في تحريك الوضع العسكري على الحدود. وهذا أمر حسن.

والسلطة لم تعد قادرة على مواجهة بكركي ووليد جنبلاط والقوى المعارضة ومن خلفهم "معظم" اللبنانيين، (وهي "معظم" موصوفة واكيدة)، بانشائيات خشبية في موضوع الوجود العسكري السوري والهيمنة السورية بعدما نجح البطريرك الماروني في تحويل مجلس النواب من شاهد اخرس على الحق الى مجلس بادئ بالتململ ومجاهر ببداية نطق بالحق ولو خجولة لئلا يرذله الشارع. والدليل على ذلك

ان الكلام الرسمي على الوجود العسكري السوري بدأ يبارح الاطر الخشبية المعروفة، على الاقل من حيث الاعتراف بأن هذا الوجود يشكل مصلحة لسوريا، ثم في التأكيدات المتكررة واللافتة، وكأنها "رشاوى" على الحساب، بأن انسحابات جزئية تمت على نحو غير معلن في مراحل سابقة، في ما يعكس اقراراً مكتوماً بتعاظم الشكوى واحقيتها. وما ينطبق على الانسحاب ينطبق كذلك على الطائف الذي نطقت سلطته بكل رموزها بأن انحرافاً حصل في تنفيذه، واضطرت الى اجتراح اجتهاد ركيك لتبرير هذا الانحراف فربطته بتعثر المفاوضات ورغم ذلك فإن هذا الاجتهاد يُبطن اعترافاً آخر للسلطة بأنها ليست شريكة في القرار. وهذا امر حسن.

والسلطة التي كانت على موعد سيئ مع جلسة الثقة بالحكومة، امست عاجزة عن التوفيق بين التناقضات. فرئيس الحكومة لا يعترف بمؤتمر وطني خارج مجلس النواب، اي انه لا يعترف بالقوى المعارضة، فيما يتعهد منع التنكيل بهذه القوى ويدعو العماد ميشال عون الى العودة. وهذا يعني ببساطة ان امر المعارضين موكول ايضاً الى سلطة ما فوق السلطة، وان مطالع عمر الحكومة ستشهد مواجهة حاسمة بين السياسة الآتية باسم الانتخابات و"سياسة" الاجهزة الامنية صانعة السياسات كلها في لبنان منذ عشرة اعوام.

وليس في يد رئيس الحكومة الا المجازفة لوضع حد للقمع السياسي المتمادي. فهو يدرك قبل سواه ان ثمنه الباهظ ستدفعه حكومته الجديدة وستتحول بدورها رهينة وضحية بعد لبنان ونظامه وصورته في الخارج.

وغالباً ما تكون مجازفات كهذه امراً حسناً.